

قسم العلوم المالية والمصرفية / المرحلة الثالثة

المادة : ادارة المصارف / المحاضرة الرابعة

ثانيا . أنواع المستثمرين

يمكن تصنيف أنواع المستثمرين الى تصنيفين أساسيين :

١ . المستثمرين الاشخاص

٢ . المستثمرين المؤسسيين Institutional Investors .

والنوع الثاني يتضمن أقسام الثقة في المصارف Bank Trust Departments والصناديق المشتركة Mutual Funds وغيرها .

ويمكن تلخيص الاختلافات بين المستثمرين الشخصيين والمؤسسيين في الآتي :

١ - أن سلوك الاشخاص الاستثماري يكون وفق صفاتهم الشخصية بينما في الاستثمار المؤسسي فإن الاستثمارات يتم من قبل مجموعة من الاشخاص المتخصصين بشكل محافظ استثمارية .

٢ - أن هدف الاستثمار بالنسبة للأشخاص في تخصيص موجوداتهم يختلف عن أهداف المؤسسات بالنسبة لاستثماراتهم .

٣ - يتمتع الأشخاص بحرية أكبر في مجال الاستثمار ، بينما تخضع المؤسسات لقيود تنظيمية وقانونية عديدة .

٤ - تعد الضرائب أكثر الاعتبارات أهمية للمستثمرين الاشخاص غالبا بينما العديد من المؤسسات بعيدة عن هذا الاعتبار .

► ثالثا: السياسة الاستثمارية

► تعرف السياسة الاستثمارية بأنها مجموعة من القواعد والتعليمات التي تضعها الادارة العليا في المؤسسات الاستثمارية لتحقيق أعلى الارباح والمشكلة التي تواجه المصارف التجارية هي عدم امكانية تحقيق الموازنة بين السيولة والربحية والامان . أن حساب الاستثمارات في المصارف يرتفع وينخفض أي أنه يؤثر ويتأثر في النقد ، القروض ، الودائع عندما يكون هنالك فائض في النقد يضاف الى رصيد الاستثمارات لغرض استثمارها وعندما ينخفض النقد فإن ادارة المصرف تقوم ببيع جزء من الاستثمارات لغرض توفير السيولة. اما بالنسبة الى القروض فإن الاستثمارات ترتفع وتنخفض تبعاً لذلك ، عندما يكون الطلب على القروض عالياً فإن رصيد الاستثمارات يقل أما إذا كان الطلب على القروض ضعيفا فإن رصيد الاستثمارات يرتفع ، وهذا يعني أن علاقة الاستثمارات مع القروض علاقة عكسية أما بالنسبة للودائع والتي تعتبر المصدر

الأساسي لتمويل المصرف إذا لم تكن كافية فإدارة المصرف تقوم برهن مجموعة من الأوراق المالية لغرض الحصول على الأموال.

► رابعا : مجالات الإستثمار

يقصد بمجال الإستثمار نوع أو طبيعة النشاط الإقتصادي الذي يوظف فيه المستثمر أمواله بقصد الحصول على عائد. وبهذا المفهوم فإن معنى مجال الإستثمار أكثر شمولاً من معنى أداة الإستثمارات ويمكن تبويب مجالات الإستثمار من زوايا مختلفة، ولكن من أهم هذه المعايير المتعارف عليها نوعان هما:

١- المعيار الجغرافي لمجالات الإستثمار

٢- المعيار النوعي لمجال الإستثمار

خامسا : تقسم الإستثمارات في المصارف العراقية:

أ- الإستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل المحلية وتتثل في إمكانية تحويلها الى نقد وبسرعة خلال سنة أو أقل من أنواعها:

١- حوالات الخزينة وهي الحوالات التي تصدرها الدولة(وزارة المالية) لتمويل العجز في ميزان المدفوعات وتقسّم إلى قسمين الطليقة: وهي الحوالات التي يشتريها المصرف لغرض الإستثمار والقسم الثاني المجمدة: هي الحوالات التي يجب على المصرف الاحتفاظ بها كأحتياطيات قانونية للودائع .

٢- السندات الحكومية التي تصدرها الدولة وتكون مضمونة من قبلها.

ب- الإستثمارات في الأوراق المالية طويلة الأجل المحلية وهي الأوراق المالية التي تستثمر لمدة أكثر من سنة وتشمل الأسهم والإستثمارات الأخرى التي يمتلكها المصرف.

ج- الإستثمارات في الأوراق المالية الخارجية وتشمل كافة الأوراق المالية الصادرة خارج العراق وتكون أما قصيرة الأمد مثل الودائع الاجل في الخارج، السندات والقروض مع جهات خارج العراق، الإستثمارات لدى المكاتب خارجية ،مسحوبات الفروع الخارجية،اذونات الخزينة (فروع المصرف خارج العراق) أو تكون الإستثمارات طويلة الأمد متمثلة في المساهمة في رؤوس الأموال المصارف الخارجية أو المساهمة في رؤوس اموال الشركات العربية أو،سندات وقروض مع جهات خارج العراق أو إستثمارات في رؤوس أموال فروع خارجية.

► العائد والمخاطرة المصرفية

اولا : مفهوم المخاطرة المصرفية

تنظر النظرية الاقتصادية الكلاسيكية إلى العالم باعتباره مجموعة من الأفراد الذين يسعى كل منهم إلى تعظيم منافعه الخاصة به ، في ظل مجموعة من القيود التي تحكمه . وترى هذه

النظرية أن المستثمرين " في الشركات المساهمة " يمكنهم التنويع بين مجالات الأعمال المختلفة - عن طريق المتاجرة في الأوراق المالية - لتحقيق المستويات المناسبة والمقبولة لهم من عنصرى العائد والمخاطرة .

ومن الناحية الأخرى ، يعتقد بعض المديرين أن المساهمين يستخدمون المنشأة للاستثمار في مشروعات تحقق لهم عوائد عالية ، وبالتالي لا مانع من الدخول في مشروعات استثمارية ذات مخاطر مرتفعة طالما يصاحبها عوائد "متوقعة" عالية - ولذلك يجب على مديري الشركات - وهم الوكلاء Agents عن المساهمين - أن يركزوا على العوائد المتوقعة من الفرص الاستثمارية المتاحة أمامهم ، دون الاهتمام بإدارة المخاطر المالية ، لأن المساهمين يقومون بإدارة المخاطر المالية المصاحبة لاستثماراتهم بالمنشآت المختلفة . ووفقا لهذه الرؤية ترى النظرية أنه لا يوجد مبرر اقتصادي لقيام المنشأة بإدارة المخاطر المالية.

وتعتبر المخاطرة من الامور المهمة التي يجب ان تأخذها المصارف بنظر الاعتبار عند اتخاذها للقرارات المالية اذ هناك ثلاث حالات هي:

1- حالة التأكد (Certainty)

هي حالة يؤدي فيها اتخاذ قرار الى نتيجة واحدة معروفة ، أي أن صاحب القرار يعرف النتيجة التي سينتهي اليها قراره ، وتدعى هذه الحالة معرفة كاملة بالمستقبل.

- حالة المخاطرة (Risk)

هي حالة يؤدي فيها اتخاذ القرار الى واحدة من مجموعة نتائج ممكنة وأن صاحب القرار يعرف احتمالات حدوث كل من هذه النتائج وتعتبر هذه الحالة معرفة جزئية بالمستقبل .

3- حالة عدم التأكد (Uncertainty)

هي حالة يؤدي فيها اتخاذ القرار الى مجموعة من النتائج الممكنة ، لكن احتمالات حدوث كل منها غير معروفة كما أن أي تقدير للاحتتمالات في هذه الحالة يكون غير ذي معنى وتوصف هذه الحالة بالجهل الكامل بالمستقبل .

► ثانيا: أنواع المخاطر :

► تتكون المخاطر من ثلاث أنواع رئيسية وهي كالآتي:

١. المخاطر النظامية

يعرف المهتمين بالدراسات المالية المخاطرة النظامية (Systematic Risk) بأنها " نصيب كل الموجودات الحادثة (occurrence) في السوق بفعل عوامل مشتركة تؤثر في النظام الاقتصادي ككل. وتعرف المخاطرة النظامية بأنها المخاطر ذات السمة العامة التي تؤدي إلى تقلب العائد المتوقع لكافة الاستثمارات القائمة أو المقترحة في كافة القطاع ، ولعل أهم الدوافع التي تجعل السلطات الرقابية تهتم بإدارة المخاطر هي الخاصية التي ينفرد بها القطاع المصرفي

وهي المخاطر النظامية، أي عندما ينهار احد المصارف قد يؤدي ذلك إلى أزمة مصرفية تشمل القطاع المصرفي ككل.

٢. المخاطر اللانظامية

وهي المخاطر ذات السمة الخاصة وتتمثل في تلك المخاطر التي يترتب عليها تقلب في العائد المتوقع لكافة الاستثمارات القائمة أو المقترحة الناتجة عن عوامل خاصة بمنشأة بعينها ، وعادة ما تسمى هذه المخاطرة بالمخاطرة الاستثنائية أو المخاطر اللاسوقية أو المخاطر التي يمكن تجنبها ، ويمكن للمستثمر التخلص من تلك المخاطرة بالتنوع محفظة الأوراق المالية الخاصة به، فإذا كانت المنشأة التي يستثمر فيها أمواله تتعرض لمخاطرة معينة، فإنه يمكن للمستثمر القيام ببيع جزء من الأسهم التي يملكها في تلك المنشأة واستخدام حصيلتها في شراء أسهم منشأة أخرى لا تتعرض إلى مثل هذه المخاطر ، ووفق نظرية تسعير الموجودات الرأسمالية (CAPM) فإن المخاطر اللانظامية (Unsystematic Risk) لا ترتبط بعلاقة خطية مع العائد ولأنه يمكن استبعاد هذه المخاطر بالتنوع فلا يعوض المستثمر عن تحمله لهذه لمخاطر ، وتضم المخاطر اللانظامية مخاطرة السيولة ومخاطر الائتمان ومخاطرة رأس المال.

٣. المخاطر الكلية :-

تعرف المخاطر الكلية (Total Risk) بأنها التباين الكلي في معدل العائد على الاستثمار في الأوراق المالية، أو في أي مجال استثماري أخر وان حاصل جمع المخاطر النظامية مع المخاطر اللانظامية يشكل المخاطر الكلية.

ثالثا: تصنيف مخاطر العمل المصرفي:

١- مخاطر السوق (Market Risk)

٢-مخاطر تقلب أسعار الأوراق المالية

٣-مخاطر القوة الشرائية للنقود

٤-مخاطر التشغيل (Operational Risk)

٥-مخاطر رأس المال (Capital Risk)

٦-مخاطر السيولة (Liquidity Risk)

٧-مخاطر تسوية معاملات النقد الأجنبي

٨- المخاطر الائتمانية (Credit Risk)

رابعا : طرق قياس المخاطرة

تتعدد طرق قياس المخاطرة ولكن على وفق نموذج تسعير الموجودات الرأسمالية (CAPM) وتقاس المخاطرة النظامية من خلال معامل بيتا (Beta Coefficient) ، الذي يشير إلى معامل التباين (التباين) في عائد الأوراق المالية في السوق ، وعليه تقاس المخاطرة من خلال استخراج قيم المؤشرات الإحصائية ذات العلاقة وهي على النحو الآتي:

➤ **معامل بيتا (Beta Coefficient) :** وهو التباين المشترك ما بين العائد على الورقة المالية (السهم) وعائد السوق ، ويعرف معامل بيتا (B) بأنه مقياس إحصائي للمخاطر النظامية (Systematic Risk) وهي المخاطر الشائعة لجميع الأوراق المالية في السوق ، بمعنى إن معامل بيتا مقياس لتوافق حركة عوائد معينة مع عائد مجموعة من الأوراق المالية في السوق التي تشكل محفظة السوق. ويقاس معامل بيتا على وفق المعادلة التالية:

$$B = \text{COV}(R_i, R_m) / \sigma^2 R_m$$

➤ اذ ان :

$$B = \text{معامل بيتا}.$$

$$\text{COV}(R_i, R_m) = \text{التباين المشترك بين عائد المصرف وعائد السوق}.$$

$$\sigma^2 R_m = \text{التباين لعائد محفظة السوق}$$

انتهت المحاضرة